



سماد مصر

ایجیسپرٹ
شام

خاضعة لـ الأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٨ - رئيس المال المركض به ثلاثةمائة مليون جنيه - رئيس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

٢٠١٨/٩/٣٠ تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي في

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الادارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من :-

| | | |
|------|------------------|-----------------------------------|
| رئيس | عضو مجلس الإدارة | الأستاذة / شيرين ممدوح عبد الباقي |
| عضو | من ذو الخبرة | الأستاذ / السيد على حسين |
| عضو | من ذو الخبرة | الأستاذ / خالد حسن حسن |

بمراجعة المركز المالي والتقارير الإدارية الدورية للشركة في ٢٠١٨/٩/٣٠ وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهدأ لإرسالها لمراقب الحسابات وقد تضمنت الحالة العامة للشركة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال والأنشطة الرئيسية للشركة على سبيل المثال :

- تم الحصول على المعلومات والإيضاحات الضرورية بشكل مرضي
 - جميع التقارير متفقة مع الحسابات والملخصات
 - الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وطبقاً للسنوات السابقة
 - نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر
 - حجم الأعمال وإجمالي مرتبات العاملين

- أي بيانات إضافية هامة يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العامة مع مراعاة أن يكون عرض الأرقام بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة عن نفس الفترة.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبة

وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً اختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة لقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية في ٢٠١٨/٩/٣٠ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به أرقامها.

- **تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة** تتضمن كل ما نص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية منفعة مع ما هو وارد بتراكم الحسابات

ورأينا : أن القوائم المالية تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها عن المركز المالي للشركة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المنسوبة ، فـ ضوء القهـ اـنـ وـ اللـ اـنـ ذاتـ العـلـاقـةـ





سودام مصر

إيجي فرفت

ش.م.م.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

- انخفاض حجم الأعمال في ٢٠١٨/٩/٣٠ مقارنة بحجم الأعمال في ٢٠١٧/٩/٣٠ وهي كالتالي:**

| | |
|-----------------------|--------------------|
| - حجم أعمال ٢٠١٨/٩/٣٠ | ١٢,٨٥٢,٣٨١,٣٦ جنية |
| - حجم أعمال ٢٠١٧/٩/٣٠ | ٢٤,٣٩١,٥٥٥,٦٥ جنية |

بنسبة ٥٢,٩٠% عن نفس الفترة من العام السابق وذلك لعدم تعاقد الشركة مع شركات الأسمدة المنتجة والإكتفاء بالبيع من المخزون بالإضافة إلى بعض المشتريات خلال هذه الفترة.

- انخفاض مجمل الربح :** انخفض مجمل الربح في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ عن مثيله في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ بنسبة لحجم أعمال كلاهما بنسبة ٦,٧٦ (نسبة مجمل الربح في ٢٠١٨/٩/٣٠ هي ١١,٩٤% وفي ٢٠١٧/٩/٣٠ كانت ٦,٧٨% والمفرق ٦,٧٨)

- أسباب صافي الخسائر في هذا الربع الثالث من عام ٢٠١٨**

- (١) إعتماد الشركة في هذه الفترة في معظم المبيعات على السحب من مخازن الشركة
- (٢) انخفاض قيمة المشتريات بمثيلتها من الربع الثالث من العام الماضي
- (٣) تكلفة المبيعات كبيرة تمثل ٩٨% من حجم الأعمال
- (٤) المصارييف العمومية الإدارية وهي تمثل نسبة ٢٠,٩% من حجم الأعمال

وهذا أدى إلى وجود خسائر تصل إلى ١٦,٤٧% من حجم الأعمال

ولذلك قامت الشركة اعتباراً من شهر اكتوبر ٢٠١٨ الإعتماد على مشتريات من البضاعة المستوردة والمحليه وبيعها مباشرة حتى تستفيد من ارباح افضل من تخزينها وهذا التنويع في المشتريات المحليه والمستوردة سيؤدي الى اتجاه الشركة بجميع انواعها الى تقليل الخسائر تدريجياً وتحويله الى ارباح خلال فترة قصيرة جداً لا تتجاوز العام.

- ومن المتوقع انفراجة في حجم الأعمال في الربع الأخير من العام ٢٠١٨ لأن كما هو معروف أن هامش ربح الأسمدة هامش ربح قليل جداً وبالتالي من المتظر أن تعظم الشركة من ارباحها خلال الفترة القادمة.

- انخفاض المخزون:** الشركة تعتمد في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ في مبيعاتها على المخزون والإكتفاء بكميات قليلة من المشتريات خلال الفترة أدى إلى انخفاض المخزون بنسبة ٨٨% بالإضافة إلى تعاقدات جديدة مع الشركات المنتجة وسحب كميات منها لمقابلة طلبات السحب المتوقعة خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٨ .

- زيادة المصارييف العمومية** في الفترة من ٢٠١٨/٩/٣٠ - ٢٠١٨/٠٧/١ عن مثيلتها من عام ٢٠١٧ بنسبة ٦,٦% في هذه الفترة عن مثيلتها من العام السابق،

نظراً لارتفاع الأسعار السلع والخامات والخدمات وانعكاس ذلك على جميع المصارييف الخاصة بالشركة من مصاريف مخازن وعمولات بنكية ومصاريف سيارات ... الخ وزيادة مرتبات .





سهام مصر

إيجي فرت

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المركب شهرياً ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصر ثمانية وأربعين مليون جنيه

- وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول الشركة بالبورصة والذي يتضمن سعر الفتح ، أعلى سعر وصل إليه سعر السهم ، كمية التداول وأيضاً يقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية .

ونرى الإفصاح التام في صلب المقوائم المالية والإيضاحات بكل ما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال وأيضاً تقرير الأداء والذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل ادارة من ادارات الشركة (مدى الانضباط ، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى ، مدى انجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة اللازمة) .

ورأينا : أن هذه التقارير تعد جيدة وابيجانية وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في ما يراه مناسباً من قرارات تساعده على تقدم الشركة . وفيما عدا تأثير مأورد في الفترات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/٩/٣٠ وقد تضمنت القوائم المالية المتكاملة وهي : (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية وأنها تتضمن الإيضاحات المتممة لأسس القياس ومعيار المحاسبة الذي اتخذ أساساً للقياس والقيمة الدفترية والسوقية للأصول والأوراق المالية) عبر بوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبة .

تحريراً في ٢٠١٨/١١/٤

عن لجنة المراجعة

شريف عبد الله

شيرين ممدوح عبد البافي





سودام مصر
إيجيفرت
ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة في ٢٠١٨/٩/٣٠

تم الاطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/٩/٣٠ - ووصلينا بالآتي :

أولاً:- قد ارتأت الإدارة بأن القوائم المالية تعبّر بوضوح عن المركز المالي للمنشأة وكذلك أداءها المالي وتدفقاتها النقدية وذلك تثني على المجهود الملحوظ والمبذول من إدارة الشركة

ثانياً:- يثني مجلس إدارة الشركة على تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة بحيث يتم الالتزام عند إصدار القوائم المالية بكل معيار مطبق من معايير المحاسبة المصرية.

ثالثاً:- يثني مجلس الإدارة على التقارير الدورية المقدمة له مع المركز المالي والتي تساعده بشكل ملحوظ ومتميز متخذ القرار في اتخاذ قراره في الوقت المناسب دائمًا.

تحريراً في ٢٠١٨/١١/١١

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

د/ شريف مطروح عبد الباقي

